

التقييم القطاعي للسياسة الاقتصادية في الجزائر

سياسة الاستثمارات العمومية في ظل البرامج التنموية نموذجاً

Sectoral assessment of economic policy in Algeria

Public investment policy under development programs as a model

د. قرواط يونس

د. حريري عبد الغني

د. محمد صلاح

استاذ محاضر بجامعة

استاذ محاضر بجامعة الشلف

استاذ محاضر بجامعة المسيلة

المسيلة - الجزائر -

الجزائر -

الجزائر -

younes_09@yahoo.fr

haririabdelghani@gmail.com

slahmohamed83@gmail.com

ملخص:

على غرار الكثير من الاقتصاديات في العالم والتي تسعى إلى النهوض باقتصادياتها وذلك من خلال اصلاحات اقتصادية كلية ومؤسسية ، انتهجت الجزائر سياسة اقتصادية تبدو واضحة المعالم، فقد ارتكزت في مضمونها دعم الطلب الكلي على حساب العرض الكلي، وهذا ما قد يكون له أثر على أهداف السياسة الاقتصادية حسب المربع السحري لكالدور، فضعف الجهاز الإنتاجي قد يطرح العديد من التساؤلات حول تلبية الطلب الكلي المحلي مستقبلاً وآثاره السلبية على الأسعار والاستيراد وبالتالي على التوازن الخارجي من جهة، ومن جهة أخرى عن مستويات النمو الاقتصادي خارج المحروقات والتشغيل في المدى الطويل خاصة في ظل تدهور أسعار المحروقات وتآكل احتياطات الصرف، ومن جهة أخرى فقد كان لهذه البرامج التنموية المنتجة أثرها على المستوى الجزئي، خاصة من الناحية القطاعية، وهذا ما نحاول إبرازه في هذه الدراسة الكلمات المفتاحية: الاستثمارات العامة، التنمية الاقتصادية، السياسة الاقتصادية الكلية، البرامج التنموية.

Abstract :

Like many other economies in the world that seek to advance their economies through macroeconomic and institutional reforms, Algeria has pursued a clearly defined economic policy, which has been based on the support of aggregate demand at the expense of aggregate supply, which may have an impact on the objectives of economic policy According to the magic box of Caldur, the weakness of the production system may raise many questions about meeting the domestic demand in the future and its negative effects on prices and imports and thus on the external balance on the one hand, and on the other hand levels of economic growth outside hydrocarbons and run in the run For long, especially in light of the deterioration in fuel prices and the erosion of foreign exchange reserves, and on the other hand, it has been for these development programs at the micro impact made known level, private sector level, and this is what we are trying to highlight in this study.

Keywords: public investment, economic development, macroeconomic policy, development programs..

JEL classification: E60.

Received : 07/12/2018

Accepted: 11/02/2018

Online publication date: 10/05/2019

مقدمة

بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الجزائرية قبل سنة 2000 مع مؤسسات النقد الدولية تم البدء في تحضير الاقتصاد الوطني للدخول إلى مرحلة جديدة وذلك باعتماد إستراتيجية التنمية تستهدف تعزيز البنية التحتية للاقتصاد لتحسين الخدمات العمومية لأفراد المجتمع، وقد تم إتباع سياسة مالية توسعية من خلال الإنفاق العام الهام الذي قامت به الحكومة الجزائرية، وقد كانت البداية بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي جاء عقب ركود اقتصادي دام أكثر من 15 سنة جراء الأزمة الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الجزائري شكلا ومضمونا، وذلك مع بداية المنتصف الثاني من عقد الثمانينات وقد تجلت بمجموعة من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية.

فالساسة الاقتصادية الكلية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية ذات طابع إنفاقي توسعي من خلال دعم الطلب الكلي، وذلك بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك استفادة من العائدات النفطية التي شهدت ارتفاعا ملحوظا، وجراء هذا التوجه في السياسة الاقتصادية الكلية فقد العديد من المتغيرات الاقتصادية والتي تعد بمثابة مدخل كلي لتقييم السياسة الاقتصادية الكلية، وتتمثل هذه المتغيرات حسب ما جاء به "كالدور" في النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي ومعدل البطالة وأخيرا معدل التضخم.

التساؤل الرئيسي، باشرت الحكومة الجزائرية منذ سنة 2001 بتطبيق برامج تنموية ذات مخصصات مالية كبيرة بهدف النهوض بالاقتصاد الجزائري، غير أن الاقتصاد الجزائري حسب الخبراء الاقتصاديين يرون انه لن يستوعب حجم المخصصات المالية الموجهة له، وعليه فإن ذلك سوف ينعكس على العديد من المؤشرات الاقتصادية من أهمها الجانب القطاعي أو الجزئي للبرامج ، وعليه يتبلور لدينا التساؤل الرئيسي التالي: "ما مدى انعكاس البرامج التنموية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية بالاعتماد على الاستثمارات العمومية على الجانب القطاعي أو الجزئي للبرامج؟"

أهمية الدراسة، تظهر أهمية دراستنا من خلال الأبعاد التالية:

- **البعد الاقتصادي:** وذلك من خلال محاولة إبراز نقاط ضعف السياسة الاقتصادية المرتكزة على الاستثمارات العمومية في تحقيق أهدافها وإعادة توجيهها ؛
- **البعد السياسي:** الحجم المالي للبرامج التنموية يعكس عزم الحكومة الجزائرية بتطوير اقتصادها لزيادة ثقتها بشعبها، وهذا ما من شأنه أن يدعمها سياسيا ؛
- **البعد الاجتماعي:** القيام بدعم الاقتصاد الوطني من شأنه أن يعزز من النمو الاقتصادي ويحد من الآفات الاجتماعية مثل البطالة والفقر من خلال خلق مناصب شغل جديدة ودائمة والزيادة في مستوى معيشة أفراد المجتمع.

أهداف الدراسة، من خلال دراستنا هذه فإننا نهدف إلى:

- تحديد المرتكزات الفكرية للبرامج التنموية التي باشرتها الحكومة الجزائرية بداية من سنة 2001 ؛
- محاولة تقييم أداء السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر في ظل البرامج التنموية.

حدود الدراسة: سوف نحاول إسقاط دراستنا على الاقتصاد الجزائري وذلك خلال البرامج التنموية، أما من الناحية الموضوعية سوف نقوم بتقييم السياسة الاقتصادية من الناحية الكلية وكذا البرامج التنموية والولوج في التحليل القطاعي لهذه البرامج.

منهجية الدراسة: إن طبيعة دراستنا هذه تفرض علينا البحث النظري حول طبيعة المفاهيم والخصائص المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الكلية وأهدافها من الناحية النظرية ومن الناحية العملية في البرامج التنموية في الجزائر. وعليه، فإن طابع الدراسة التي نقوم بها يقودنا إلى الاعتماد على منهجين أساسيين، هما:

- **المنهج الاستنباطي:** والذي سوف نستخدمه في المعالجة النظرية للدراسة، سواء تعلق الأمر بتحديد المفاهيمي للسياسة الاقتصادية، أو تعلق الأمر بالدراسة التحليلية لتطور الاقتصاد الجزائري في ظل البرامج التنموية، وذلك بالاعتماد على أداة التوصيف؛

- **المنهج الاستقرائي:** والذي سوف نستخدمه في الدراسة التطبيقية من خلال تحليل المعطيات الإحصائية للاقتصاد الوطني الجزائري، واستنتاج توجهات السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر. تحقيقاً لأهداف الدراسة سوف نتطرق إلى:

أولاً: سياسة الاستثمارات العمومية والمركزات الفكرية للبرامج التنموية في الجزائر.

1-1-1- تعريف الاستثمارات العمومية وأهدافها.

1-1-1-1- تعريف الاستثمارات العمومية: من أهم التعاريف الواردة في هذا المجال:

- هو تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (حكومة، الجماعات المحلية) أو أنه مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص بقصد تحقيق منفعة عامة يهدف إلى رفع القدرة الإنتاجية للمجتمع⁽¹⁾؛

- هو عبارة عن مشاريع تملكها الدولة ملكية تامة وتتولى إدارتها بصفة منفردة، تتسم العوائد لهذا النوع من الاستثمار بأنها متدنية وغالباً ما تهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق المنفعة العامة، وبالتالي يمكن الحكم على نجاحها من خلال تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية⁽²⁾؛

1-1-2- أهداف الاستثمارات العمومية:

مما سبق وحسب ما ورد في الكثير من الدراسات نستنتج أن الاستثمار العمومي يهدف إلى:

- يهدف الاستثمار العام إلى تحقيق المنفعة العامة ويكون محقق من طرف الوحدات العامة، ويكون مطبق من طرف القطاع العام أو القطاع الخاص أو بالشراكة بين القطاعين؛

- بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه الاستثمارات العامة في تدعيم البنية التحتية، فهي تحقق أهداف أخرى⁽³⁾:

1- تقليص نسبة البطالة وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض نسبة الفقر والجهل في المجتمع؛

2- تجميع المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمارات؛

3- إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة إلى عدة مجالات والتي تساهم بشكل كبير في تخفيض تكلفة

السلع والخدمات المقدمة إلى الأفراد؛

4- دعم ميزان المدفوعات وهذا عن طريق إنتاج سلع قادرة عن منافسة السلع الأجنبية؛

5- زيادة الدخل الوطني وذلك أن الاستثمار يمثل نوع من الإضافة إلى الموارد المتاحة، وهذا بدوره يؤدي

إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

- **زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع:** ويتسم هذا النوع من الإنفاق الاستثماري العمومي بإنتاجيته الكبيرة ما دام أنه يقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة، وأن رفع الطاقة الإنتاجية للمجتمع الذي حدده "ببيلهايم" يمكن أن يتحقق بنوعين من النفقات هما⁽⁴⁾:

أ- **النفقات ذات الطبيعة الاستثمارية:** وقد حاول هذا المفكر، من خلال هذين الشكليين من النفقات، توضيح تأثيرهما على تلك الطاقات الإنتاجية فالنسبة للنفقات ذات الطبيعة الاستثمارية يرى ببيلهايم وجود نوعين من النفقات الاستثمارية:

1. **الاستثمارات الإنتاجية الجديدة:** إن لهذه الاستثمارات أثر مباشر على الطاقة الإنتاجية بحيث تؤدي تلك الاستثمارات بصفة مباشرة إلى زيادة الإنتاج أو زيادة إنتاجية العمل أو تخفيض تكاليف الإنتاج في فروع الإقتصاد التي تقدم إنتاجا ماديا⁽⁵⁾؛

2. **الاستثمارات غير الإنتاجية الجديدة:** كل الهياكل المنشأة في نطاق غير النشاط الإقتصادي ذي الإنتاج المادي والتي لها في الواقع وظيفة اجتماعية أو ثقافية، لأن هذه الهياكل من شأنها تقديم خدمات جد معتبرة للإنتاج، سواء بفضل الأشخاص الذين يتربون ويتكونون فيها، أو بفضل الاختراعات التي تبرز للوجود أو بفضل الشروط الصحية والسكنية التي يستفيد منها المنتجون إذن هذه الهياكل تعتبر استثمارات غير إنتاجية جديدة مفيدة للتنمية.⁽⁶⁾

ب- **النفقات ذات الطبيعة الإنتاجية:** فيحددها ببيلهايم في أربع أنواع من النفقات: نفقات التنمية، زيادة التكاليف العامة الاجتماعية، ارتفاع الحجم الكلي للعوائد الفردية للمنتجين، الزيادات في مخزون المواد اللازمة لتحقيق مستوى أعلى من النشاط الإقتصادي. فهذه النفقات تستهدف:

1. جميعها زيادة الإنتاج أو التنمية، لكن الجهاز الإنتاجي المادي (الطاقة الإنتاجية) لم يطرأ عليه أي تغيير به ومن مظاهره ؛

2. تكوين المنتجين تكوينا جديدا في مداركهم العلمية ؛

3. دخول جديدة يتدعم بها مستواهم المعيشي ؛

4. خدمات عامة مجانية يتحسن بها وضعهم المعيشي ؛

5. زيادة استخدام الاختراعات وطرق فن الإنتاج الجديدة ... إلخ.

1-2- المبركات الفكرية للبرامج التنموية في الجزائر.

- **المضاعف الكينزي:** وفقا لمبدأ المضاعف تنتج عن الزيادة في إحدى مكونات الطلب الكلي ولتكن الإنفاق الحكومي مثلا زيادة مضاعفة في الدخل وهذا بسبب الدخل الجديدة المتولدة عن عملية الإنفاق الأولى، والمضاعف قيمة أكبر من الواحد. وتتوقف فعالية المضاعف الكينزي على توفر أربع شروط هي:⁽⁷⁾

1. وجود بطالة غير إرادية ؛

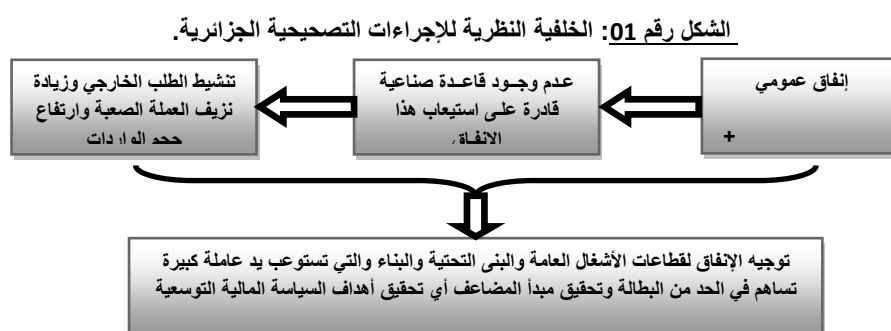
2. اقتصاد صناعي ؛

3. وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية ؛

4. توفر رأسمال اللازم لزيادة الإنتاج.

- **المعجل:** لقد اعتمدت الجزائر على المقاربة الكينزية في تحقيق النمو الاقتصادي وهذا بسبب ضعف الاستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي، وحاجة الجزائر إلى تحضير الاقتصاد الوطني للدخول إلى مرحلة جديدة وهذا باعتماد

إستراتيجية تستهدف تعزيز البنية التحتية من جسور وطرق وشبكة سكك حديدية ومطارات وموانئ وتكوين رأسمال بشري من خلال التعليم بكل مراحله، بالإضافة إلى الاهتمام بتحسين الخدمات العامة بصفة شاملة، ما نجم عنه نفقات عمومية هامة ساهمت في رفع حجم الطلب الكلي، وبقيت المشكلة مع الجزائر في تحول هذا الطلب نحو الخارج أي زيادة الواردات وخاصة من السلع المصنعة والنصف مصنعة وهذا بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي⁽⁸⁾. كما أن السلطات الجزائرية اتبعت إجراءات تصحيحية وهذا انطلاقا من المرحلة الثانية من البرامج التنموية، وذلك كان نتيجة الآثار السلبية للسياسة المالية التوسعية وتبعاتها، والشكل التالي يوضح ذلك:



المصدر: طالب الدين، محاولة تقييم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في ضوء المقاربة الكنزمية خلال الفترة 2000-2010، مرجع سبق ذكره، ص 10.

ثانيا: قراءة في البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2014.

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

1-1- التوزيع السنوي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وأهدافه.

لقد جاء هذا البرنامج بمبلغ مالي مُقدر بـ 525 مليار دينار جزائري وتم توزيعه على فترات تطبيقه كما يلي:

جدول رقم 01: التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي.

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
المبالغ المالية (مليار دج)	205,40	185,90	113,20	20,50	525
نسبة المبالغ (%)	39,10	35,41	21,56	03,90	100

المصدر: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) // مصالح رئاسة الحكومة.

من خلال الجدول نلاحظ أن سنتي 2001 و 2002 تأخذان أكبر المبالغ المالية المخصصة في البرنامج، ويعود السبب في ذلك إلى محاولة إعطاء دفعة قوية للبرنامج، ومن جهة أخرى التعجيل في تنفيذ البرنامج وذلك نتيجة للظروف التي مرّ بها الاقتصاد الوطني. يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:⁽⁹⁾

- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين ؛
- فك العزلة عن المناطق النائية ؛
- إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها ؛

- تطوير المنشآت الصحية ؛
- تحسين ظروف التمدرس للتلاميذ ؛
- إعادة تأهيل المرافق الإجتماعية ؛
- تطوير المنشآت والمرافق الجوارية ؛
- توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية ؛
- توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة ؛
- تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع ؛
- تطوير وتنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيض من التبعية الغذائية وهذا بالاعتماد على إصلاح الأراضي خاصة في الجنوب.

1-2- مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي.

إذا كما سبق فإن برنامج الإنعاش الاقتصادي يتمثل في سياسة عمومية ذات طابع إنفاقي بحت، وقد تمحورت هذه الأخيرة حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وستجد هذه الأعمال دعمها في جملة من التدابير الخاصة بإصلاح الهيئات ودعم المؤسسات. (10)

مقومات هذا البرنامج ورخصه موضحة في الجدول التالي:

طبيعة الأعمال	رخص البرنامج (مليار دينار جزائري)					مجموع رخص البرنامج (%)
	2001	2002	2003	2004	2004-2001	
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
التنمية المحلية	32,4	42,9	35,7	03,0	114,2	21,7
الأشغال الكبرى	93,0	77,8	37,6	02,0	210,4	40,1
الموارد البشرية	39,4	29,9	17,4	03,5	90,2	17,2
المجموع	205,4	185,9	113,2	20,5	525,0	100

من الجدول فإننا نلاحظ ما يلي:

- استحوذ قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، حيث تم تخصيص ما قيمته 210,5 مليار دينار جزائري خلال مدة البرنامج وقد تم توزيعها بين سنواته حيث أن سنتي 2001 و2002 تأخذان أكبر المبالغ المالية المخصصة للقطاع، وذلك لمسايرة التحولات في الاقتصاد الجزائري نتيجة السياسات المتبعة، كما أنه لم ينل نصيبه من السياسات التي تم إبرامها مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية ؛

-الحكومة لم تغفل جانب التنمية المحلية، فهي أخذت حصتها بعد قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بقيمة تقدر بـ 114,0 مليار دينار جزائري خلال مدة البرنامج، فالحكومة تسعى إلى تحقيق التوازنات المحلية الجهوية بغرض الرفع من رفاة المواطنين وذلك بتحسين مستوياتهم المعيشية ؛

-أما فيما يخص الموارد البشرية فقد خصصت لها 90,2 مليار دينار جزائري، وذلك سعيا من الحكومة للاستثمار في رأس المال البشري وذلك من خلال تكوين الإطارات بوضع الدورات التكوينية والبعثات العلمية وغيرها ؛

-أما القطاع الفلاحي والصيد البحري فقد تم تخصيص مبلغ مالي مقدّر بـ 65,4 مليار دينار جزائري، ويعود السبب في ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية فهو بذلك مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وما هو إلا تكملة للبرنامج السابق؛⁽¹¹⁾

-أما فيما يخص دعم الإصلاحات الاقتصادية فقد خصص له مبلغ 45 مليار دينار جزائري أي بنسبة تقدر بـ 8,6% خلال فترة تطبيق البرنامج، فالحكومة قد جندت موارد مالية من أجل إنجاز البرنامج وبأقل التكاليف والحصول على نتائج مرضية، فيتوجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة.

1-3- السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

لقد قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الجبائية والأحكام المالية وذلك من أجل ضمان التطبيق الجيد لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وتحقيق النتائج المسطرة لذلك، وفيما يلي تلخيص لذلك:

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرية إدارة الضرائب	0,2	2,5	7,5	9,8	20
صناديق المساهمة والشراكة	5,5	7	5	5	22,5
قبة المناطق الصناعية	0,3	0,8	0,5	0,4	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0,03	0,05	-	-	0,08
المجموع	6,33	11,35	13,7	15,2	46,58

المصدر: كريم زمران، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، بسكرة، الجزائر، 2010، ص 204. ما يمكن أن نستنتج من الجدول هو أنه من أجل الوصول للأهداف التي وضعتها السلطات الجزائرية تم وضع مجموعة من الإجراءات من أجل جعل المحيط الاقتصادي يتلائم التطورات الراهنة للاقتصاد العالمي، فقد قامت الحكومة الجزائرية:⁽¹²⁾

-تخصيص موارد مالية من أجل تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسات ؛

-الإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال ؛

-بالإضافة إلى التحضير لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

بعد نهاية برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي طبقته الجزائر خلال الفترة 2001-2004 لم تتوقف هذه الأخيرة عن مواصلة التنمية ودعم النمو الاقتصادي، حيث شهدت سنة 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر وقد رصد له

مبلغ مالي يقدر بـ 55 مليار دولار كقيمة أولية وذلك من أجل مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها في البرنامج السابق. وفيما يلي نحاول أن نتطرق إلى ما يحويه البرنامج.

2-1- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

يهدف البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي يمكن أن نوضحها كما يلي: (13)

- **استكمال الإطار التحفيزي والاستثمار:** ويكون ذلك عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي ؛

- **مواكبة تكيف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي** سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي أو البنكي ؛

- **انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية ؛**

- **تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة ؛**

- **تحديث وتوسيع الخدمات العامة:** حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سياسيا واقتصاديا أثر بالسلب على حجم ونوعية الخدمات العامة المقدمة للمجتمع، وهذا ما يجعل ضرورة الإسراع في تحديثها وتوسيعها قصد تحسين المستوى المعيشي للأفراد من جهة، ومن جهة أخرى كتملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني ؛

- **تحسين مستوى معيشة الأفراد:** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب التعليمي أو الصحي أو الأمني ؛

- **تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية:** وذلك راجع للدور الذي تلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في النشاط الاقتصادي، فالموارد البشرية تعد من أهم المارد الاقتصادية في الوقت الحالي، فعملية تطويرها المتواصل يُجنب الندرة فيها عن طريق رفع وترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالأخص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج ؛

- **رفع معدلات النمو الاقتصادي:** يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

وعليه، فإن خصائص هذا البرنامج منذ انطلاقه من قبل رئيس الجمهورية في 08 أفريل 2005 إلى اختتامه في 31 ديسمبر 2009 بأنه شهد عدة عمليات توسعة سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة وقد تضمنت عمليات التوسعة هذه: (14)

- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب، صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006 بمبلغ 377 مليار دج

؛

- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الهضاب العليا صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار

دج ؛

-برنامجا تكميليا من 270.000 وحدة سكنية لامتناسات السكنات الهشة صودق عليه في مجلس الوزراء بمبلغ 800 مليار دج ؛

-200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية التي أعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية خلال السنوات 2005-2006.

كما أن البنك الدولي يرى أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر، حيث أُضيف له بعد إقراره البرامج التكميلية السابقة الذكر والموارد المتبقية من برنامج الإنعاش الاقتصادي، والصناديق الإضافية والمقدرة بـ 1191 مليار دج، التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج. (15)

2-2- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

لقد شهد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي زيادة واضحة وهامة في المبالغ المخصصة له، وقد تمحور هذا الأخير حول خمس محاور أساسية نبرزها كما يلي:

جدول رقم 04: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

النسبة (%)	المبالغ المالية المخصصة (مليار دج)	القطاعات
45,5	1908,5	تحسين ظروف معيشة السكان
40,5	1703,1	تطوير المنشآت الأساسية
08	337,2	دعم التنمية الاقتصادية
04,8	203,9	تطوير الخدمات العمومية
01,1	50	تطوير تكنولوجيا الاتصال
100	4202,7	المجموع

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 02، من على الموقع:

www.premier-ministre.gov.dz

نستنتج أن البرنامج التكميلي لدعم النمو قد سار على نفس منحنى برنامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك لاستكمال المشاريع المقترحة في البرنامج السابق، حيث:

1. تحسين ظروف معيشة السكان: يحتل هذا المحور المرتبة الأولى من إجمالي المبالغ المالية المخصصة له من البرنامج وذلك بقيمة 1908,5 مليار دج أي بنسبة 45,5%، وهو تكملة لما جاء به برنامج الإنعاش الاقتصادي في محور التنمية المحلية والبشرية، ويعد تحسين ظروف المعيشة للسكان عاملا مهما في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاسه على إنتاجية عنصر العمل. فقد تم توزيع مبالغ هذا المحور على عدة قطاعات، حيث استفاد قطاع السكن من النصيب الأكبر بقيمة 555 مليار دج، ثم يليه قطاع التربية الوطنية بمبلغ 200 مليار دج وذلك في شكل إنشاء المزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدريس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بمبلغ 141 مليار دج لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية. (16)

2. تطوير المنشآت الأساسية: قد احتلت المنشآت الأساسية وتطويرها المرتبة الثانية في البرنامج وذلك بمبالغ مالية تقدر بـ 1703,1 مليار دج وذلك بنسبة 40,5% من إجمالي المبالغ المالية المخصصة للبرنامج، وقد تم توزيع هذه المبالغ المالية على القطاعات التالية: (14)

-قطاع النقل: تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 700 مليار دج ؛

-قطاع الأشغال العمومية: تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 600 مليار دج ؛

-قطاع المياه (السدود والتحويلات): تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 393 مليار دج ؛

-تهيئة الإقليم: تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 10,15 مليار دج.

3. دعم التنمية الاقتصادية: خصص لهذا المحور بمبالغ مالية تقدر بـ 337,2 مليار دج وذلك بنسبة 8% من إجمالي المبالغ المالية المخصصة للبرنامج، من خلال هذا المحور يتم توزيع المبلغ المالي على القطاعات التالية: (18)

-الفلاحة والتنمية الريفية: تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 300 مليار دج وذلك من أجل مواصلة جهود الدولة بالنهوض بالقطاع الفلاحي والتنمية الريفية وهذا ما يعكس مكانة القطاع في الاقتصاد الوطني ؛

-الصناعة: وهذه الأخيرة تم تخصيص له مبلغ مالي يقدر بـ 13,5 مليار دج وذلك بهدف تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وتطوير الملكية الصناعية ؛

-ترقية الاستثمار: وهو الآخر تم تخصيص له مبالغ مالية تقدر بـ 4,5 مليار دج وذلك بهدف تهيئة وتطوير مناخ الاستثمار في الجزائر لجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية ؛

-الصيد البحري: تم تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ 12 مليار دج بهدف تطوير القطاع والاستفادة أكثر من الثروات البحرية وزيادة تنويع الدخل ؛

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: تم تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ 4 مليار دج وذلك من أجل دعم هذا القطاع الحيوي لما له دور في خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل.

-السياحة: تم تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ 3,2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة سياحية.

4. تطوير الخدمات العمومية: حيث أن السلطات الجزائرية خصصت مبالغ مالية تقدر بـ 203,9 مليار دج وذلك ما نسبته 4,8% من إجمالي مبالغ البرنامج، ويكون ذلك بهدف تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى تطلعات التطورات الاقتصادية والاجتماعية وهذا قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينيات، وقد استهدف ما يلي: (20)

-العدالة: هو نظام حساس حيث يمثل الضمان الكامل للأفراد والمؤسسات، فهو بذلك يزيد من الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، فقد تضمن البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا 34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية ؛

-الداخلية: والغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية ؛

-التجارة: إذ أنه وقصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف أهمها، إنجاز مخابر مراقبة النوعية، اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية، إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود ؛

-المالية: وذلك من أجل تحديث وعصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص ؛

-تطوير تكنولوجيا الاتصال: كان نصيب هذا القطاع من إجمالي المبالغ المالية المخصصة للبرنامج ما قيمته 50 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 1,1%، حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنة 61 محطة أرضية. (21)

3- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

لقد خصصت الجزائر في هذا البرنامج التنموي طيلة خمس سنوات 2010-2014 غلافًا ماليًا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن، والذي يقدر بحوالي 286 مليار دولار أي ما يعادل 21214 مليار دينار جزائري والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات، فالبرنامج يندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وتواصلت في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والذي دُعم هو الآخر ببرامج خاصة أخرى، وفيما يلي تفصيل ما يتعلق بالبرنامج.

3-1- أهداف وخصائص برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

يهدف البرنامج الخماسي للتنمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: (22)

- القضاء على البطالة في الاقتصاد الوطني من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل ؛
- دعم التنمية البشرية والتي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الخماسي للتنمية وذلك من خلال تزويد الاقتصاد بالموارد البشرية المؤهلة ؛
- فك العزلة عن المناطق النائية وتحسين مستوياتهم وظروفهم المعيشية ؛
- تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي ؛
- دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية ؛
- مواصلة الجهود الرامية لتحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية ؛
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني ؛
- المواصلة في تحسين الخدمات العامة ؛
- النهوض بالاقتصاد المعرفي، وذلك من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم وتطوير البحث العلمي؛

- النهوض بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال ؛
- تطوير مناخ الاستثمار وذلك من خلال تحسين إطار الاستثمار ومحيطه ؛
- تطوير المحيط الإداري والقانوني والقضائي للمؤسسة ؛
- تحسين المحيط المالي للمؤسسة ؛
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي ؛
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية ؛
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

من أجل عقلة الإنفاق الحكومي في ظل هذا البرنامج فإن السلطات الجزائرية قامت بوضع مجموعة من الترتيبات لضمان عدم المساس بالأموال العامة وعدم تبذير المال العام وذلك من خلال: (23)

- لا يمكن تنفيذ أي مشروع يُعتمد ما لم تنتهي الدراسات التكنو-اقتصادية وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه؛
- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية ؛
- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني ؛
- تعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة ؛
- تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية ؛
- تدعيم أدوات الدراسة والإنجاز .

3-2- مضمون برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

- برنامج الاستثمارات العمومية الذي تم برمجته للفترة 2010-2014 من قبل السلطات الجزائرية يشتمل على شقين هما: (24)
- الشق الأول:** استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
- الشق الثاني:** إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.
- وقد تم توزيع المبالغ المالية المخصصة لهذا البرنامج على النحو التالي:

جدول رقم 05: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.

النسب (%)	المبالغ المالية المخصصة (مليار دج)	القطاعات
49,5	10122	1- التنمية البشرية: - التربية الوطنية والتعليم العالي ؛ - السكن والصحة والمياه ؛ - التضامن والشؤون الدينية ؛ - الرياضة والمجاهدين والتجارة.
31,5	6448	2- المنشآت القاعدية الأساسية: - الأشغال العمومية: الطرقات، الموانئ، المطارات ؛ - النقل: السكك الحديدية، المحطات الجديدة، المطارات ؛ - تهيئة الإقليم: المدن الجديدة.
8,16	1666	3- تحسين وتطوير الخدمات العمومية: العدالة، المالية، التجارة، العمل.
7,7	1566	4- التنمية الاقتصادية - الملاحه والصيد البحري - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛ - إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية.
1,8	360	5- الحد من البطالة (توفير مناصب شغل)
1,2	250	6- البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال
100	—	المجموع

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، مرجع سبق ذكره.

انطلاقاً من الجدول نلاحظ أن السلطات الجزائرية قد أولت أهمية كبيرة للتنمية البشرية على حساب باقي الأنشطة الأخرى وذلك بنسبة بلغت 49,5% من إجمالي مخصصات البرنامج الخماسي والتي قدرت بمبلغ مالي يقدر بـ 10122 مليار دينار جزائري، ليليها قطاع البنية التحتية والذي حظي بنسبة 31,5% وذلك ما يقدر بـ 6448 مليار دينار جزائري، ويمثل ما حظي به القطاعين 81% وما تبقى من مخصصات البرنامج قد وزع بنسب متفاوتة بين كل من تحسين وتطوير الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية والحد من البطالة والبحث العلمي والتكنولوجيات على التوالي. إذن الحكومة في هذا البرنامج لم تهمل مجال البنية التحتية وواصلت في دعم هذا القطاع لما له من أهمية في دعم التنمية الاقتصادية وبعث النمو الاقتصادي.

ثالثاً: التقييم القطاعي للسياسات الاستثمارية العمومية في ظل برامج التنمية الاقتصادية.

تعد البرامج التنموية للاقتصاد بمثابة دفعة قوية للنهوض بالاقتصاد الجزائري، وقد خصصت الحكومة مبالغ مالية كبيرة والتي بلغ عدد مشاريعه بـ 16063⁽²⁵⁾، وكانت حصيلة هذا البرنامج عند نهايته: (26)

-تم استهلاك 96,22% من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج ؛

-تم إنجاز 73% من المشاريع أي حوالي 11725 مشروع ؛

-يوجد 26% من المشاريع قيد الإنجاز أي حوالي 4176 مشروع ؛

-1% من المشاريع لم يبدأ في تنفيذها أي حوالي 159 مشروع ؛

-القطاع الصناعي لم يتجاوز بالشكل المطلوب مع البرنامج بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع

العمومي ؛

-تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري الذي ساهم في عرقلة تطور القطاع الخاص وهذا ما أدى إلى

عجز الجهاز الإنتاجي للطلب الكلي المتزايد جراء تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي ؛

-إن كثرة الأهداف الرئيسية والفرعية التي سطرت للبرنامج قللت من فاعليته باعتبار أن تعدد هذه الأهداف أدى إلى توزيع

مشاريع وعمليات البرنامج على قطاعات متعددة مما قلل من أثر فاعلية البرنامج ؛

تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري الذي ساهم في عرقلة تطور القطاع الخاص وهذا ما أدى إلى -

عجز الجهاز الإنتاجي للطلب الكلي المتزايد جراء تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي ؛

إن كثرة الأهداف الرئيسية والفرعية التي سطرت للبرنامج قللت من فاعليته باعتبار أن تعدد هذه الأهداف أدى إلى توزيع مشاريع -

وعمليات البرنامج على قطاعات متعددة مما قلل من أثر فاعلية البرنامج ؛

-إن طبيعة الأهداف الرئيسية التي سطرت للبرنامج من الصعب تحقيقها، ولتحقيقها يتوجب على الحكومة إتباع إستراتيجية واضحة

وطويلة المدى وتكون مبنية على مجموعة من سياسات والبرامج الخاصة بكل هدف ؛

تباطؤ الإصلاح الاقتصادي أثر على فاعلية هذا البرنامج، حيث أن الزيادة في إنفاق الحكومة المخصص للتجهيز في ظل ظروف

اقتصادية تتصف بنقص الكفاءة والفاعلية للقطاع الصناعي وعدم مسايرة الجهاز المصرفي والإدارة للتغيرات الاقتصادية، هذا

سيؤدي لا محالة إلى التقليل من النتائج المترتبة على هذا الإنفاق ؛

أن الارتفاع الهام لمداخل الأسر قد أدى إلى تنامي الواردات بشكل كبير ؛

أن الطلب العمومي المكثف لم يسمح لنمو حقيقي للاستثمار المنتج المحلي، وبالأخص بالنسبة للمؤسسات العمومية التي

توجد في وضعية مالية صعبة ؛

إن الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات لم يكن معتبرا في حين كان الطلب العمومي إلى حد كبير في فائدة المؤسسات الأجنبية.

اتسم النمو الاقتصادي خلال فترة البرنامج بالانخفاض وذلك راجع إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب العالمي على المحروقات نتيجة الأزمة المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي؛ حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد حقق معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005-2007؛ ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17,7% سنة 2004 إلى 10,3% سنة 2009؛

تم الكشف عام 2008 على عمليات إعادة تقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم النمو وتأخر في إنجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار ويرجع ذلك إلى:

أهمية البرنامج في حد ذاته مما يؤدي إلى ندرة العقار وتشبع مكاتب الدراسات ووسائل الإيجار من جهة، ومن جهة أخرى تمديد في آجال الموافقة على الصفقات العمومية؛

ثقل العبء المالي للبرنامج نتيجة حجم عمليات إعادة التقييم الناتجة عن النقص في نضج الدراسات وارتفاع أسعار المواد وغيرها من المدخلات، حيث شهد البرنامج إعادة تقييم برسم سنة 2010 فقط بقيمة 815 مليار دج.

غياب إستراتيجية واضحة وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية؛ -تبذير الموارد المالية مما أثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي؛

استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية وتهميش الشركات الوطنية

خاتمة:

لقد شهد الاقتصاد الجزائري تطبيق ثلاث مخططات تنموية عملاقة بمخصصاتها المالية، ولقد حققت هذه البرامج التنموية نتائج مهمة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وكذا رفع معدلات التشغيل والحد من البطالة والسيطرة على الأسعار وأخيرا التوازن الخارجي وهذا على المستوى الكلي، أما على المستوى الجزئي أو القطاعي فقد كان لهذه البرامج تأثيرا قد مس العديد من القطاعات في جميع الأقاليم الاقتصادية، لكن البعض يعتبر ذلك مجرد حالة ظرفية نتيجة لارتباط تمويل هذه البرامج بعوامل خارجية والتي أهمها العوائد النفطية. ولقد توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى:

-نقص فاعلية السياسة الاقتصادية في الجزائر في تحقيق أهدافها ويمكن إرجاعه إلى:

عدم القدرة على التخطيط الصحيح والتدرج في تطبيق السياسة الاقتصادية المنتهجة ذات القدرات المالية الهائلة.

عدم التوازن في الخطة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر وذلك من خلال التركيز على جانب الطلب وتدعيمه وإهمال جانب العرض والمتمثل في ضعف الجهاز الإنتاجي مما أدى بتلبية قدر كبير من الطلب المحلي عن طريق الواردات؛

تبعية الاقتصاد الجزائري للعوائد النفطية، وهذا ما يطرح إشكالية الاستمرار في تمويل مشاريعها التنموية في ظل البرامج

التنموية من جهة، ومن جهة أخرى التصدي للصدمات المتأتية من الأسواق العالمية للنفط؛

عدم استيعاب الاقتصاد الجزائري لهذا الحجم الكبير من الاستثمارات العامة، وقد اتضح ذلك من خلال الجانب القطاعي، حيث أن العديد من المشاريع لم يتم استكمالها، وحتى أن البرامج التنموية لم تستكمل في تطبيقها من خلال الانتقال من برنامج إلى برنامج آخر.

الهوامش والإحالات:

- 1- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية - النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 79.
- 2- محمد الجوهري، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار - دراسة مقارنة -، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 22.
- 3- مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص 22.
- 4- Bettelhiem, Planification accélérée, Paris, Armond colin édition, P 68.
- 5- محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 59.
- 6- نفس المرجع، ص 60.
- 7- طالبي صلاح الدين، محاولة تقييم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في ضوء المقاربة الكينزية خلال الفترة 2000-2010، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أيام 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، ص 06.
- 8- نفس المرجع، ص 07.
- 9- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، الندوة العامة العادية الثالثة والعشرون، السادس الأول، 2003، ص 17.
- 10- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001، ص 122.
- 11- بوفليخ نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012، ص 253.
- 12- كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، مرجع سبق ذكره، ص 204.
- 13- أنظر: - مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 16 أكتوبر 2010، الجزائر، 2010، ص 51.
- 14- World Bank, a public expenditure review, Report N 36270 Vol 1, 2007, P 02.
- 15- بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية على تقييم البرامج الاستثمارية - مقارنة نقدية -، مرجع سبق ذكره، ص 14-15.
- 16- World Bank, a public expenditure review, Op-cit, P 02.
- 17- صالح ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014): نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أيام 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، ص 07.
- 18- World Bank, a public expenditure review, Op-cit, P P: 34-37.
- 19- Ipid, P 16.
- 20- صالح ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014): نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، مرجع سبق ذكره، ص 09.
- 21- نفس المرجع، ص 08.
- 22- بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، وثيقة إلكترونية، تاريخ التحميل: 2014/04/10.
- 23- بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية على تقييم البرامج الاستثمارية - مقارنة نقدية -، مرجع سبق ذكره، ص 17-18.
- 24- بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، مرجع سبق ذكره.
- 25- برنامج الإنعاش الاقتصادي، مصالح رئاسة الحكومة، وثيقة من على الموقع:

www.wcg.gov.dz/dossier/plan-relane.htm.

- 26- بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية -مقاربة نقدية-، مرجع سبق ذكره، ص ص: 15-16.
- 27- المرجع نفسه، ص 13.